# ملخص: "يوم الجمعة الأسود"

مجزرة في رفح أثناء نزاع إسرائيل/غزة 2014

منظمة العفو الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2015

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2015

رقم الوثيقة: MDE 15/2146/2015
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلةٌ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.

منظمة العفو الدولية

# ملخص

في 8 يوليو/ تموز 2014، شنت إسرائيل عملية عسكرية على قطاع غزة أطلقت عليها اسم "عملية الجرف الصامد". وهي ثالث عملية عسكرية تشنها إسرائيل على القطاع منذ العام 2008. وأعلنت إسرائيل أن هدف العملية هو وقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على المدنيين الإسرائيليين. وأعقب ذلك تنفيذ اجتياح بري ليلة 18/17 يوليو/ تموز. ووفق مصادر الجيش الإسرائيلي، كان أحد الأهداف الرئيسية للاجتياح تدمير الأنفاق التي حفرتها الفصائل الفلسطينية المسلحة لا سيما تلك منها المزودة بفتحات ومنافذ عُثر عليها داخل إسرائيل على مقربة من الحدود مع قطاع غزة.

وفي 1 أغسطس/ آب 2014، اتفقت إسرائيل وحماس على وقف إطلاق النار لمدة 72 ساعة اعتباراً من الثامنة من صباح ذلك اليوم. وبعد ثلاثة أسابيع على بدء العملية الإسرائيلية على القطاع، تأهب آلاف الفلسطينيين الذين لجأوا إلى ملاجئ مختلفة أو منازل الأقارب للعودة إلى منازلهم وانتهاز فرصة توقف الأعمال العدائية.

وفي مدينة رفح الواقعة في أقصى جنوب قطاع غزة، واجهت دورية من الجنود الإسرائيليين في إحدى المناطق الزراعية إلى الغرب من الحدود مجموعةً من مقاتلي حركة حماس المتمركزين هناك. وسرعان ما تبادل الطرفان إطلاق النار، ما أدى إلى مقتل جنديين إسرائيليْن وأحد المقاتلين الفلسطينيين. كما تمكن مقاتلو حماس من أسر الملازم في الجيش الإسرائيلي، هادار غولدين، واقتادوه إلى أحد الأنفاق. وسرعان ما تلت هذه الأحداث واحدة من أكثر الحلقات الدمويةً شهدتها الحرب، حيث استخدمت إسرائيل نيران كثيفة جداً في مواجهات استمرت أربعة أيام، وأدت إلى مقتل عشرات المدنيين (حيث تراوح عددهم على اختلاف التقارير ما بين 135 و200 قتيل) وأدت إلى جرح عدد أكبر ودمرت أو ألحقت أضراراً بالمئات من المنازل وغير ذلك من المباني والهياكل المدنية، ووقعت معظم تلك الخسائر في الأول من أغسطس/ آب.

ويورد التقرير الحالي الذي أعدته منظمة العفو الدولية وفريق البحوث في مشروع علم العمارة الجنائية في غلودزسميث بجامعة لندن إعادة تركيب تفاصيل الأحداث التي وقعت في رفح اعتبارا من 1 وحتى 4 أغسطس/ آب 2014، أي عندما دخل اتفاق وقف إطلاق النار حيز النفاذ. كما يفحص التقرير رد الجيش الإسرائيلي على أسر الملازم هادار غولدين ووكيفية تطبيقه للتوجيه الخاص المعروف باسم "توجيه هنيبعل" – وهو أمر عسكري ذو طبيعة جدلية صُمم للتعامل مع حالة تعرض الجنود للأسر من خلال إطلاق نيران كثيفة على الأشخاص والمركبات والمباني المتواجدة في محيط مكان وقوع الأسر على الرغم من المخاطر التي ترافق ذلك تجاه المدنيين والجنود الأسرى.

كما يسرد التقرير الأحداث من خلال الربط بين مختلف أشكال المعلومات لا سيما إفادات الضحايا وشهود العيان من أفراد طواقم الإسعاف وصحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان في رفح، وتقارير منظمات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات، والتقارير الإخبارية والإعلامية والبيانات الحكومية وغير ذلك من المعلومات المستقاة من المصادر الإسرائيلية والفلسطينية الرسمية وشرائط الفيديو والصور الفوتوغرافية التي التُقطت في الميدان أو من خلال وسائل الإعلام.

وعملت المنظمة وفريق المشروع مع عددٍ من الباحثين والمصورين الميدانيين الذين حرصوا على توثيق المواقع التي شهدت وقوع الأحداث باتباع الأنظمة والبروتوكولات المرعية في مجال التصوير الجنائي. وقام فريق مشروع علم

العمارة الجنائية بتحديد عناصر الزمان والمكان الواردة في إفادات الشهود، وأدخل نقاط إحداثيات حركتهم عن طريق نموذج حاسوبي ثلاثي الأبعاد خاص بالأماكن والمواقع الحضرية. كما وضع الفريق نموذجاً بالصور المتحركة لإفادات عدد من الشهود دمجت ما بين المعلومات المكانية المستقاة من فرادى الإفادات وغيرها من المصادر بغية إعادة بناء تفاصيل الوقائع والأحداث. وتم الحصول على ثلاث صور ملتقطة بالأقمار الصناعية للمنطقة بتاريخ 30 يوليو/ تموز و1 أغسطس/ آب و14 أغسطس/ آب وتحليلها بالتفصيل، حيث كشفت الصورة الملتقطة بتاريخ 1 أغسطس/ آب تفاصيل نظرة عامة قل نظيرها تحيط بإحدى لحظات النزاع. كما قام فريق المشروع المعني بعلم العمارة الجنائية بحصر وجمع مواد مرئية وصوتية متوفرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، واستخدم أدوات وخرائط رقمية من أجل التعرف على الأدلة الزمانية والمكانية الواردة في مواد من قبيل الوصف الشفهي والصور الفوتوغرافية وشرائط الفيديو وصور الأقمار الصناعية. وعندما اتضح أن البيانات المرئية والصوتية المستقاة من مواقع التواصل الاجتماعي لم تكن كافية كما ينبغي، لجأ فريق المشروع إلى استخدام المؤشرات الزمنية الواردة في الصور من قبيل تحليل الظل وميلانه وأعمدة الدخان من أجل تحديد موقع مصادر المعلومات زمانياً ومكانياً.

وقام أحد ضباط مشاة الجيش الإسرائيلي بوصف الأحداث للمنظمة الإسرائيلية غير الحكومية "كسر الصمت" بعد الإعلان عن تطبيق التوجيه الخاص بعمليات الأسر المعرروف باسم "توجيه هنيبعل" عبر اللاسلكي قائلاً:

"ثمة تبعات لا بد منها بمجرد ما يتم الإعلان عن توجيه هنيبعل عبر اللاسلكي. وثمة نظام متبع لإطلاق النيران يُعرف باسم (إجراء إطلاق النار بموجب توجيه هنيبعل) – أي أن الجنود يقومون بإطلاق النار على كل مكان يشتبهون به ويتقاطع مع مسار معين. ولا يدخرون جهداً في ذلك أبداً".

كما قال الضابط الإسرائيلي أن الموجة الأولى من إطلاق النار الكثيف استمرت ثلاث ساعات. وقال أحد جنود المدفعية أن بطارية المدافع كانت "تطلق النار بالمعدل الأقصى المتاح لها" مباشرةً باتجاه المناطق الآهلة بالسكان. ووفق التقرير الصادر عن تحقيق الجيش الإسرائيلي، تم إطلاق ما يربو على ألفي قنبلة وصاروخ وقذيفة على رفح خلال يوم 1 أغسطس/ آب أُطلقت ألف منها خلال الساعات الثلاث التي أعقبت أسر الضابط الإسرائيلي.

وبحسب ما صدر عن الجيش الإسرائيلي، هدفت الضربات الأولى إلى شل حركة جميع الأشخاص والمركبات "المشبوهة"، وعزل المنطقة إلى حين وصول قوات المشاة واستهداف فتحات منافذ الأنفاق المعروفة والمشتبه بوجودها، أي أنه قد تم قصف المباني السكنية والمنشآت الزراعية التي يُشتبه بأنها تتضمن مخارج الأنفاق أو مداخلها.

وأوضح ضابط آخر المنطق الكامن وراء العملية لا سيما الجانب المتعلق باحتمال التسبب بقتل الجندي الأسير قائلاً: "في مثل هذا الوضع فمن الأفضل أن يكون لديك جندياً ميتاً بدلاً من أن يقع في يد العدو كما حصل مع (جلعاد) شاليط. وقلت لنفسي: حتى لو أعدت جثة الجندي معي، فسوف أكون نجحت في إعادة شخص في عداد المفقودين على أقل تقدير".

ومع بدء الضربات والقصف، غصت الطرقات في شرقي رفح بالمدنيين الذين أصابهم التشتت وشرعوا بالتحرك على غير هدى في كل اتجاه. لقد عادوا إلى منازلهم أو كانوا في طور العودة إليها، اعتقاداً أن قد دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. ثم قرر العديد منهم أن يعودون من حيث ما أتوا وحاولوا الفرار تحت وابلٍ من القذائف والرصاص. ووصف شهود فلسطينيين قيام الطائرات المقاتلة ونظيرات بدون طيار والطائرات العمودية وسلاح المدفعية بصب وابل نيرانها على المشاة والمركبات وتقاطعات الطرق وقصف السيارات ومركبات الإسعاف والدراجات النارية

والمشاة عشوائياً. وقال وائل النملة أحد سكان المنطقة ووالد اثنين من الأطفال: "كان يمكنك مشاهدة الهلع على وجوه الأطفال، وحجم الدمار وسحابة الدخان على شكل حبة الفطر الناجمة عن القصف، وتحاول مع ذلك أن تبتعد عنها قدر الإمكان ".

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت إنعام عودة عايد بن حمد التي تسكن المنطقة أنها لاحظت بعد الساعة التاسعة من صباح يوم 1 أغسطس/ آب اشتداد كثافة القصف وسقوط الصواريخ في محيط منزلها في حي التنور برفح. وهُرعت هي وأسرتها إلى الشارع بحثاً عن مأوى في مكان آخر لحظة سقوط قذيفة على إحدى البنايات القريبة، ما تسبب بمقتل ابنها أنس وابنة عمها وفاء و14 مدنياً آخراً على الأقل بالإضافة إلى جرح وإصابة العشرات من المدنيين الفارين.

ووضع الجيش الإسرائيلي عدة سيناريوهات لمصير الملازم غولدين الأسير، يقتضي أحدها بإصابته بجروح ونقله إلى مستشفى أبو يوسف النجار بوصفه المرفق الطبي الأقرب لمكان وقوعه بالأسر. وبدأ دخول عدد كبير من الإصابات البشرية إلى المستشفى بحدود الساعة العاشرة صباحاً وفق ما افاد به أفراد الطواقم الطبية. وأصبحت الهجمات والقذائف تتكرر بوتيرة أكبر وأضحت أكثر قرباً من مبنى المستشفى في وقت لاحق منّذلك اليوم. وبعد دراسة الصور الفوتوغرافية للمستشفى المذكور، لاحظ أعضاء فريق المشروع وجود أضرار لحقت بالمستشفى من الداخل والخارج. كما اكتشف الفريق من خلال معاينة الصورة الملتقطة بالأقمار الصناعية بتاريخ 1 أغسطس/ آب وجود حفرة ناجمة عن سقوط قذيفة تبعد حوالي 120 متراً إلى جنوب غرب مبنى المستشفى وثلاث حفر أخرى تقع على نفس المسافة ولكن شمال شرق المستشفى.

وهُرع المرضى والعاملون والأشخاص الذين لجأوا إلى المستشفى إلى إخلاء المبنى على عجل ساعة اشتداد وطأة الهجمات والقصف. وتم ترتيب عملية إخلاء منظمة مساء ذلك اليوم. وبحلول السابعة مساء تقريباً، أُغلقت أبواب المستشفى وادعى المراسلون أن كامل مناطق الحي المحيط بمستشفى أبو يوسف النجار قد تعرضت للقصف المدفعي.

وانطلقت من المستشفى في اليوم نفسه ثلاث سيارات إسعاف لإخلاء جرحى من أحد المساجد القريبة داخل رفح، فأُصيبت إحدى سيارات الإسعاف ودُمرت بالكامل جراء إصابتها بثلاث صواريخ أُطلقت من إحدى الطائرات بدون طيار على ما يظهر. وتُوفي طاقم السيارة المكون من ثلاثة أفراد وجميع الجرحى الذين كانوا فيها حرقاً جراء ذلك. ثم غادرت سيارة الإسعاف الثانية بينما أُصيبت الثالثة، التي مكثت لنقل الجرحى والقتلى، بصاروخ أطلقته على الأرجح طائرة بدون طيار.

واستمر جحيم القصف على رفح طوال ثلاثة أيام بعد الضربات التي شهدها يوم 1 أغسطس/ آب وحتى بعد إعلان إحدى المحاكم الحاخامية الإسرائيلية عن مقتل الملازم غولدين ودفنه بتاريخ 2 أغسطس/ آب.

هناك عدد هائل من الأدلة لا يمكن تجاهلها تثبت ارتكاب القوات الإسرائيلية لهجمات غير متناسبة وعشوائية التي سببت مقتل عشرات المدنيين داخل منازلهم أو في الشوارع والمركبات وسببت بجرح المزيد منهم. ويشمل ذلك تكرار القصف باستخدام قذائف المدفعية وغير ذلك من الأسلحة الانفجارية غير دقيقة التوجيه التي أُطلقت على مناطق مدنية ذات كثافة سكانية عالية اثناء الهجمات التي استهدفت رفح ما بين 1 و4 أغسطس/ آب. وفي بعض الحالات، يوجد مؤشرات تشي بأن القوات الإسرائيلية قد أطلقت النيران على المدنيين بشكل مباشر وسببت مقتلهم كما استهدفت الفارين منهم.

وتورد البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن قادة الجيش الإسرائيلي وجنوده عقب انتهاء النزاع أسباباً وجيهة تدفع إلى الاستنتاج بأن بعض الهجمات التي أوقعت قتلى في صفوف المدنيين ودمرت منازلهم وممتلكاتهم قد نُفذت عمداً بداعي الانتقام – أو بداعي تلقين سكان رفح درساً كما قيل أو معاقبتهم على إثر وقوع الملازم غولدين في الأسر.

وتوافرت أدلة دامغة بالتالي تثبت أن تلك الاعتداءات التي استهدفت رفح خلال الفترة ما بين 1 و4 أغسطس/ آب 2014 كانت بمثابة انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وشكلت خروقات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة أو أنها شكلت جرائم الحرب.

وقامت لجنة التحقيق الأممية المستقلة المعنية بنزاع 2014 في غزة بفحص تفاصيل هجوم الجيش الإسرائيلي على رفح في 1 أغسطس/ آب وأثارت شواغل خطيرة بشأن مدى امتثال تصرفات الجيش الإسرائيلي لأحكام القانون الدولي ذلك اليوم. كما حققت اللجنة في الهجمات التي اعتبرتها غير متناسبة والهدف منها وغير ذلك من الهجمات العشوائية وأدت إلى الاستنتاج بأن بعضاً من تلك الهجمات يرقى إلى مصاف جرائم الحرب. كما خلصت اللجنة إلى أن الجيش الإسرائيلي لم يتخذ على ما يظهر الاحتياطات الكفيلة بالتحقق من هوية الأهداف وإثبات أنها أهداف عسكرية مشروعة، وأنه تقاعس عن انتقاء الأسلحة التي من شأنها أن تساهم في تفادي إيقاع إصابات في صفوف المدنيين أو التقليص منها ومن حجم الأضرار التي لحقت بالهياكل المدنية.

وبوسع قادة الجيش الإسرائيلي وضباطه متابعة عملهم كالمعتاد وهم على ثقةٍ بأرجحية بعدم تعرضهم للمحاسبة على ما ارتكبوه من انتهاكات للقانون الدولي، وذلك جراء تفشي مناخ الإفلات من العقاب الذي ما انفك يتسيد الموقف منذ عقود. ويُعزى ذلك بشكل كبير إلى غياب التحقيقات المستقلة والمحايدة والناجزة. وعلى الرغم من فداحة الخسائر التي لحقت بالمدنيين في غزة جراء عملية الجرف الصامد وعقب مضي سنة على انتهاء النزاع، فلم يفلح الادعاء العام في الجيش الإسرائيلي في إدانة أحد باستثناء ثلاثة جنود أُدينوا بتهمة النهب. وتم إغلاق عدد لا يُستهان به من ملفات القضايا بداعي عدم ارتكاب جريمة (وهو السبب الرئيسي الذي يُساق في مثل هذه القرارات) أو بداعي عدم كفاية الأدلة اللازمة لإدانة المتهمين.

وفيما يتعلق بعمليات الجيش الإسرائيلي في رفح خلال الفترة ما بين 1 و4 أغسطس/ آب 2014، فلقد تقاعست السلطات الإسرائيلية عن إجراء تحقيقات فعلية وناجزة وعاجلة في جميع المزاعم المتعلقة بارتكاب خروقات وانتهاكات لأحكام القانون الإنساني الدولي التي يحرص التقرير الحالي على توثيقها ناهيك عن عدم حرصها على ملاحقة الأفراد جنائياً لا سيما المسؤولين العسكريين والمدنيين الذين يُشتبه بارتكابهم أو إصدارهم الأوامر بارتكاب جرائم يعاقب القانون الدولي عليها. كما تقاعست السلطات الإسرائيلية عن ضمان توفير سبل احتكام الضحايا إلى القضاء أو تزويدهم بأشكال الانتصاف وجبر الضرر بما في ذلك الرد والتعويض وإعادة التأهيل والترضية وضمان عدم التكرار.

ولا بد من التحقيق في هذه الأحداث بشكل مستقل ومحايد. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه لا تُوجد في إسرائيل هيئة رسمية قادرة حالياً على إجراء تلك التحقيقات. وعليه فتهيب المنظمة بالسلطات الإسرائيلية أن تبدي تعاونها الكامل مع الاستقصاء الأولي الذي يجريه مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية في الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وغير ذلك من التحقيقات أو عمليات الملاحقة التي تجريها مستقبلاً، وإصلاح الآليات المحلية المعنية بالتحقيق في مزاعم انتهاك القانون الإنساني الدولي بما يكفل جعل هذه التحقيقات مستقلة وناجزة وعاجلة وشفافة، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان بدخول قطاع غزة بغاية التحقيق في انتهاكات القانون الدولي التي يُشتبه بارتكاب أطراف النزاع لها، والمبادرة فوراً وبشكل كامل إلى رفع الحصار المفروض على قطاع غزة منذ العام

.2007

كما تطالب منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي عموماً بمساندة المحكمة الجنائية الدولية من خلال ما تقوم به من فحص لمزاعم ارتكاب جرائم بما يخالف القانون الدولي بما في ذلك الانتهاكات التي يوثقها التقرير الحالي، والضغط على السلطات الإسرائيلية والفلسطينية من أجل إبداء تعاونهما الكامل مع مكتب مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي على جميع الدول معارضة التدابير العقابية المطبقة بحق فلسطين جراء انضمامها لعضوية المحكمة أو لقيامها برفع معلومات إليها تتعلق بانتهاكات الجانب الإسرائيلي أو جراء مبادرتها باتخاذ خطوات أخرى بهدف تفعيل آليات العدالة الدولية.

منظمة العفو الدولية
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية